جامعة غليزان

كلية العلوم الإقتصادية، علوم التجارة، علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

حول موضوع

تأثير تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية

"دراسة حالة الجزائر (1990 – 2020)"

The effect of exchange rate changes on foreigntrade

Algeria Case Study (1990-2020)

من إعداد الطلبة: **تحت إشراف:**

- بن عيسى عبد القادر
- بودالي راضية

- د. بن حراث لعربي

لجنة المناقشة:

➢ د- ملاح عدة	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة غليزان
➢ د – بن حراث العربي	أستاذ محاضر	مشرفا	جامعة غليزان
➢ د- شارف بن عطية سفيان	أستاذ محاضر	مناقشا	جامعة غليزان

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الخلص إلى:

الله عزّ وجلّ وأحمده وأشكره على هذه النعمة

الأستاذ المشرف الدكتور حراث العربي الذي كان له الفضل الكبير في المتابعة والإشراف على هذا العمل.

جميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل من أساتذة وأصدقاء وكذلك أشكر جميع أفراد عائلتي على دعمهم المادي والمعنوي.

جميع أساتذتي الكرام وأعضاء لجنة المناقشة.

أ

الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى زوجي وإخوتي

إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة.

راضية

ب

الإهداء:

إلى من خُلُقه القرآن، سيدي وحبيبي وقرة عيني " رسول الله صلّى الله عليه وسلم"

إلى أمي وأبي حفظهما الله

إلى جميع إخوتي وأصدقائي.

عبد القادر

ب

الملخص:

الهدف من الدراسة هو محاولة تقدير اثر تقلبات اسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، حيث تم التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف و أهميته و نظرياته وكذلك أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية و أهم النظريات المفسرة لها،كما تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية وعلى هذا الأساس تمت معالجة هذه الدراسة باستعمال بيانات إحصائية بتغير سعر الصرف و تطور الانفتاح التجاري خلال فترة 1990 -2020 وقد خلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف يتأثر بالدرجة الأولى بالمحروقات.

الكلمات المفتاحية:سعر الصرف – التجارة الخارجية – الصادرات – الواردات.

Summary:

The aim of the study is to try to estimate the impact of exchange rate fluctuations on Algerian foreign trade, where the various basic concepts related to the exchange rate, its importance and theories were identified, as well as the most important concepts related to foreign trade and the

most important theories that explain it. The study also aims to highlight the relationship between the exchange rate And foreign trade. On this basis, this study was treated using statistical data on the change in the exchange rate and the development of trade openness during the period 1990-2020. The study concluded that the exchange rate is affected primarily by hydrocarbons.

Keywords: exchange rate - foreigntrade - exports - imports.

ج

الفهــــــــــــــــــــــــــــــــــــر
س

فهرس المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحة
الشكر والتقدير	أ
الإهداء	ب
الملخص	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الجداول	ه
قائمة الأشكال	و
قائمة الاختصارات	ز
قائمة الملاحق	ح
الفصل الأول	1
مقدمة عامة	2
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	5
تمهيد	6
1. سعر الصرف	6
1.1 مفهوم سعر الصرف	7
2.1 أهمية سعر الصرف	7
3.1 النظريات المفسرة لسعر الصرف	7
1.3.1 نظريات تعادل القوة الشرائية	7
2.3.1 نظريات تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)	8
3.3.1 نظريات كفاءة السوق	8
4.3.1 نظرية الأرصدة	9
4.1 العوامل المؤثرة على سعر الصرف	9
2. التجارة الخارجية	11
1.2 مفهوم التجارة الخارجية	11
2.2 أهمية التجارة الخارجية	12
3.2 نظريات التجارة الخارجية	12
1.3.2 النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية	12
2.3.2 النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية	13
3.3.2 النظرية الحديثة للتجارة الخارجية	16
4.2 مزايا وعيوب الحماية التجارية	19
1.4.2 المزايا	19
2.4.2 العيوب	19
5.2 واقع سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر	19
1.5.2 مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر	19
2.5.2 مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر	23
3. علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية	26
1.3 تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات	26

2.3 تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات	26
4.. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الخالية	27
1.4 الدراسات السابقة	27
2.4 تميز الدراسة الحالية	28
5. خلاصة الفصل	28
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات	29
تمهيد	30
1. تقديم المؤسسة	31
1.1 لمحة حول مديرية التجارة لولاية غليزان	31
2.1 تعريف وتطور مديرية التجارة الخارجية لولاية غليزان	31
3.1 الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية غليزان	34
4.1 مهام مديرية التجارة لولاية غليزان	36
2. نتائج الدراسة	36
1.2 دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر من 1990-2020	38
3.إختيار فرضيات ومناقشة النتائج	47
4. خلاصة الفصل	47
الفصل الرابع:	48
الخاتمة والنتائج والمقترحات	49
قائمة المراجع	50

د

قائ جداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	تكلفة إنتاج القمح والقطن في مصر – و.م.أ	13
1.2	تكلفة إنتاج القمح والقطن في مصر – و.م.أ مقاسة بالساعات	14
1.3	الإحصاء الوضعي لمتغيرات الدراسة	38

ه

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	دورة حياة المبادلات التجارية (بلدان مصدرة، مستوردة، الزمن)	17
1.3	مهام مديرية التجارة	31
2.3	مهام المديرية الولائية لولاية غليزان	33
3.3	الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية غليزان	34
4.3	تطور الإنفتاح التجاري OPEN خلال الفترة (1990- 2020)	37
5.3	تغيرات سعر الصرف خلال الفترة (1990- 2020)	38
6.3	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	40
7.3	تطور CUSUM وSignificanre للفترة (1990- 2020)	44
8.3	تطورCUSUM squarez وSignificanre للفترة (1990-2020)	44

قائمة الاختصارات

الإختصار	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الانجليزية
OPEN	الإنفتاح التجاري	Commercial openness

EXR	سعر الصرف	exchange rate
SCRR	مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة المختزلة Contraint	The sum of the squares of the errors in the reducedequation Contraint
SCRU	مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة الغير مختزلة Non Contraint	The sum of the squares of the errors in the non-reducingequation
C	عدد المعلمات المراد إختبار معنويتها إحصائيا	The number of parameterswhosesignificanceis to betestedstatistically
GDP	الناتج الإجمالي المحلي	grossdomesticproduct

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	تحليل مصفوفة الإرتباط	39
2	نتائج تقدير نموذج الإنحدار الخطي	40
3	إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي	40

4	إختبار ثبات تباين بواقي النموذج	41
5	دالة الإرتباط الذاتي	42
6	اختبار سببية Granger	46

الفـصـل الأول

مقدمة عامة:

1. **تمهيد** :

عرفت التجارة منذ العصور القديمة إهتماما كبيرا من طرف الإقتصاديينالأوائل حيث تعتبر التجارة الركيزة والمنبع الأساسي لبناء إقتصاد أي بلد. حيث تتوسع وتتطور هذه الأخيرة مع تغير مجموعة من العوامل والأحداث المتمثلة في التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات كالنقل، المعرفة، الثورة الصناعية....إلخ.

ومع الإنفتاحالإقتصادي الذي شهدته الإقتصاديات عبر العالم وزيادة العلاقات الإقتصادية ونسبة إرتفاع معدلات التبادل التجاري وإختلاف تداول العملات في أسواق عالمية، نتج عن كل هذه

الأمور الضرورة والإلزامية وجود سياسة وآلية تهتم بالعمليات المتداولة في السوق، وتعرف هذه الأخيرة بسياسة سعر الصرف.الذي نعني بها الفرق بين التعاملات الدولية والمحلية، حيث الهدف الأساسي لهذه السياسة هو حماية الإقتصاد الوطني لأي دولة.

يعتبر الإقتصاد الجزائري من الإقتصاديات النامية حيث كانت له عدة مراحل في تطوره وأهم ما ميزه هو عنصر التخطيط، أما في سنوات التسعينات فكان إهتمامه نحو إقتصاد السوق وذلك لمواجهة التقلبات والمشاكل الناجمة عن تراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

إن تأثير تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية لدولة مثل الجزائر هو أمر مهم، مما أدى إلى إعتمادها على مجموعة من السياسات والقواعد من أجل ضبط التجارة الخارجية وسياسة سعر الصرف للجزائر.

2. **صياغة الاشكالية** :ومما سبق ذكره نطرح الإشسكالية التالية التي سوف نتطرق إلى الإجابة عنها من خلال هذا البحث والتي تتمثل في:

ما مدى تأثير سعر الصرف على أداء التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟

3. **الأسئلة الفرعية** : ينطوي تحديد هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما مفهوم سعر الصرف وتغيراته؟
- ما المقصود بالتجارة الخارجية؟
- إلى أي مدى أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية بالجزائر؟

4. صياغة الفرضيات: للإجابة على الإشكالية انطلاقا من الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة بين سعر الصرف وأداء التجارة الخارجية.
2. سعر الصرف يؤثر على معدل الانفتاح التجاريبالنسبة للاقتصاد الجزائري.

5. أهداف الدراسة:نهدف من وراء إختيار هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالآتي:

- إعطاء لمحة شاملة وكاملة حول المقصود بسعر الصرف والتجارة الخارجية.
- معرفة العلاقة بين سعر الصرف والإقتصاد الجزائري الخارجي.
- محاولة تفسير لموضوع التجارة الخارجية وتغيرات سعر الصرف للجزائر.
- محاولة إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري.

6. أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

- تبيان الآثار الناجمة عن تغيرات سعر الصرف التي تطرأ على التجارة الخارجية.

- تعدد الدراسات حول تأثير تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية.

7. أسباب ودوافع إختيار الموضوع: هناك أسباب عديدة قادتنا إلى البحث في هذا المجال ومنها:

- ملائمة الموضوع لصفة التخصص ألا وهو الإقتصاد الدولي، وسعر الصرف والتجارة الخارجية يدخل ضمن نطاق هذا التخصص.
- توفر الدراسات السابقة التي تناولت موضوع سعر الصرف وتأثير تغيراته على التجارة الخارجية بالنسبة للجزائر.
- وجود إهتمام كبير من قبل الدولة الجزائرية بمواضيع متعلقة بسعر الصرف والتجارة الخارجية.

8. حدود الدراسة:تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف تأثير تغيرات سعر الصرف (دينار جزائري) أمام باقي العملات الأخرى على التجارة الخارجية حيث كانت :

- **الحدود المكانية:** جرت الدراسة بالجزائر نظرا لتطرق متغيراتها بالإقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمانية:** حققت لدراسة فترة (1990-2020) هذه الأخيرة عرفت العديد من الإصلاحات...

9. منهج الدراسة:

إعتماد المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية في الفصل النظري أما الفصل التطبيقي فكان عبارة عن دراسة قياسه.

10. صعوبات الدراسة: لقد واجهتنا العديد من الصعوبات في إعداد هذا البحث أهمها:

- إختلافوإختلاط الإحصائيات من مصدر إلى آخر وصعوبة الحصول عليها.
- إختلاف بين الواقع الحقيقي والجانب النظري مما أدى إلى خلق صعوبة في فهمه.

الفصل الثـــــاني

الإطار النظري و الدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر إرتفاع أو إنخفاض سعر الصرف من أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة على المعاملات الدولية، حيث يشمل التجارة الخارجية وكذلك الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ويكون ذلك من خلال أسعار الصادرات والواردات وهذا ينعكس على التنمية لأي دولة مثل الجزائر.

ومن هذا الإطار تعتبر دراسة سعر الصرف والتجارة الخارجية، والعلاقة بينهما من أهم القضايا النقدية وعلى هذا الأساس سيتم التعرف في هذا الفصل إلى:

- مفهوم وأهمية سعر الصرف.
- النظريات والعوامل المؤثرة على سعر الصرف.
- مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.
- نظريات ومزايا وعيوب التجارة الخارجية.

1. سعر الصرف:

1.1 مفهوم سعر الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه " السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة مقابل عملة أخرى، بمعنى آخر قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بمجموعة من وحدات العملة المحلية "(محمد أحمد، 2008، صفحة 246)

كما يعرف أيضا بأنه النسبة أو سعر مبادلة عملة مقابل عملة أخرى، حيث تمثلات إحدى العملتين سلعة والأخرى سعر لها (نقدي) "(عرفات تقيي،1999 صفحة 147).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف سعر الصرف على أنه بيع وشراء عملة وطنية لدولة ما مقابل عملة وطنية لدولة أخرى.

2.1 أهمية سعر الصرف:

تكمن أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية، والتي تكمن في تحقيق الموازنة الإقتصادية الداخلية محافظة على إستقرار الأسعار المحلية وكذلك النمو الإقتصادي، أما الموازنة الخارجية فتتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ظهوره في عديد من المبادلات التجارية للدولة، والهدف من وراء دراسة سعر الصرف هو البحث عن حلول لتحقيق إستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. كما يعد سعر الصرف أداة وصل بين البلد المحلي وباقي بلدان العالم فيما يخص الجانب الإقتصادي، وكذلك يستعمل كمؤشر في قياس تنافسية البلد(بوعتروس، 2000،صفحة10).

3.1 النظريات المفسرة لسعر الصرف: هناك مجموعة من النظريات أهمها:

1.3.1 نظرية تعادل القوة الشرائية:يعبر سعر الصرف عن الوضعية الإقتصادية لبلد ما الذي يتم من خلاله تحديد لجانبي العرض والطلب، ونعني بهذه النظرية أن القيمة الخارجية لعملة دولة معنية تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة من السوق المحلية بالنسبة لقدرتها من الأسواق الخارجية، أي تغير في مستوى الأسعار من إحدى البلدين يكون

له إنعكاسات على سعر الصرف، وكذلك تبين هذه النظرية أن أي إختلاف في المستوى البنية للأسعار يكون مؤقتا وهذا راجع إلى تدخل السوق في تحقيق التوازن (موازنة السلعة.(GUILLOCHERB (2001) , Page 56).

2.3.1 نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم): تعبر هذه النظرية عن العلاقة الموجودة بين السوق النقدي وسوق الصرف، حيث مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة الموجودة في التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف المنتظرة.

- إن إرتفاع سعر الفائدة من دولة ما مقارنة بالدول الأخرى يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لإستثمارها في هذه الدولة بهدف الحصول على أرباح وهذا نتيجة في زيادة الطلب على عملة هذه الدولة، حيث نجد أن لسعر الفائدة أهمية في التأثير على سعر صرف العملات فيمكن أن نجد علاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف إما تكون علاقة طردية أو تكون منعدمة وهذا راجع لعدة أسباب

3.3.1 نظرية كفاءة السوق: قام Eugene Fianis Fana بإعطاء مفهوم السوق الكفاءة من سنوات السبعينات ومقصود بالسوق الكفأة هي السوق التي تعكس فيها الأسعار على أساس عنصر السرعة لجميع المعلومات بدون أي مقابل(بعلول، 2018، صفحة 38).

والمعنى من وراء كفاءة في أسواق الصرف هو توقعات قيم سعر الصرف مستقبلا وتتميز هذه الأخيرة بعشوائية تغيرات أسعار الصرف، وتكاليف المعاملات ضعيفة، وكذلك تتيح لجميع المتعاملين في السوق الحصول على معلومات مثل عجز أو فائض في ميزان المدفوعات.
عرفت هذه النقلة جدل بين الإقتصاديين مما دعى إلى القيام بعدة إختبارات لإثبات صحة كفاءة أسواق الصرف.

خلاصة القول: نظرية كفاءة السوق تسمح بمعرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تكاليف، وتوفير المعلومات لتسهيل إعداد عمليات تقييد الصرف الأجنبي...إلخ.

4.3.1 نظرية الأرصدة:حيث تقوم هذه الأخيرة على أساس أرصدة ميزان المدفوعات وأهم التغيرات التي تطرأ عليها فإذا كان لميزان المدفوعات لدولة معينة فائضا فإن ذلك ينتج عن زيادة الطلب على العملة المحلية، وهو يؤدي في الأخير إلى إرتفاعها من الخارج ويكون العكس عند وجود عجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على العرض المتزايد من العملة المحلية مما يؤدي إلى تراجع قيمتها الخارجية(عبد المجيد،2005،صفحة 123).

4.1 العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

1.4.1 العوامل الإقتصادية:

* كمية النقود: يؤدي كل من إفراط وتزايد، من إصدار النقود إلى إرتفاع مستوى الأسعار وبالتالي تجد الدولة آلية تقوم بإنتاج سلع غير قادرة على مواكبة ومنافسة الدول الأخرى مما ينتج زيادة كبيرة من إستيرادوإنخفاض الصادرات (زيادة طلب على العملة الأجنبية وإنخفاض الطلب على العملة المحلية).

* أسعار الفائدة: إن زيادة عرض النقد يترتب عليه إنخفاض لسعر الفائدة المحلية مما يؤدي لهجرة رؤوس الأموال المحلية للخارج من أجل الإستفادة من الفارق بين سعر الفائدة المحلية والعالمية.

إن إنخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية راجع إلى قوة وعدم تأثر أسعار الفائدة العالمية بأسعار الفائدة المحلية.

* التضخم المحلي والعالمي: إن إرتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات والطلب المتزايد على العملة الأجنبية وإنخفاض كل من الواردات والطلب المتزايد على العملة الأجنبية وإنخفاضكل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي وهذا يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف الأجنبيةتم الاطلاع عليه في-02-05 , www.eguiti.com 2023.

* ميزان المدفوعات: يعد التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، حيث يعد حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، حيث يلعب سعر الصرف دورا هاما في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أما في حالة العجز يقوم البلد بزيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل إنخفاض من طلب الأجانب على عملته وبالتالي زيادة سعر الصرف الأجنبي(Soluator، 2001، الصفحات 155-156)

.

2.4.1 العوامل غير الإقتصادية:

* الإضطرابات والحروب: تعد الإضطرابات السياسية والحروب الداخلية والخارجية من بين العوامل المؤثرة على سعر الصرف خاصة من المدى القصير وأحيانا المدى البعيد كما تؤثر على الأوضاع الخاصة بالتجارة والصناعة والأموال...إلخ، وهذه كلها تتدخل في تغير الطلب على الصرف الأجنبي(عبد الوهاب، 2016، صفحة 9)
* خبرة المتعاملين وأوضاعهم: في سوق العملات الأجنبية يقوم المتعاملون بتحديد إتجاه الأسعار وإتخاذ قرارات متعلقة بالسعر وهذا من خلال تعديلها تحت ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق(رشاد، 2000، الصفحات 47-48)

.

2. التجارة الخارجية:

1.2 مفهوم التجارة الخارجية:

* عموميات حول التجارة الخارجية:كانت المجتمعات البشرية تعيش قديما في حلقة مغلقة من جميع المجالات خاصة المجال الإقتصادي فكانت تجارتها في بداية الأمر على شكل مقايضة داخل البلد، ومع التطور وتزايد درجة العولمة إختلف الأمر إلى نشأة إقتصاد مفتوح أي نشأة التجارة الخارجية تم الاطلاع عليه www.nasanya.wordpress.com , 15-02-2023

كما تعد فرع مهم من علم الإقتصاد، التي تهتم بقضايا التبادل بين دول العالم ويكون التزايد بنسبة أكبر مع تزايد العولمة التي تخص السوق والإقتصاد(أحمد السريتي محمد، 2008، صفحة 3).

* لقد تعددت مفاهيم التجارة الخارجية ومن بين هذه التعاريف نجد أنها تعرف:بعملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم وتشمل العديد من عمليات التبادل أهمها السلع المادية، النقود، الخدمات...إلخ(جاسم،2007،صفحة190).(نداء محمد،2008،صفحة 9).

كما أنها تعرف كذلك بأنها المعاملات التجارية الخارجية التي لها ثلاثة ميزات (إنتقال السلع والخدمات، ورؤوس الأموال)، حيث تكون بين مجموعة من الأفراد أو المنظمات الإقتصادية، حيث تتضمن التجارة الخارجية مجموعة من المبادلات(سعيدمطر، 2001،صفحة 13) تتمثل في:

- مبادلة السلع المادية: سلع إستهلاكية وإنتاجية بشتى أنواعها.
- مبادلة الخدمات: خدمات النقل والتأمين....إلخ.
- مبادلة العمل: يمثل اليد العاملة بكل أنواعها إضافة إلى الهجرة.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن عديد من عمليات التبادل الخارجية التي تتم بين وحدات مختلفة الأوطان، حيث تتكون من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات.

2.2 أهمية التجارة الخارجية:

تكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي

- تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الإقتصادية لأي مجتمع سواء متقدمة أو نامية.

- تساهم في توسيع القدرة التسويقية من خلال إنشاء أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.
- المساعدة في زيادة رفاهية الدولة عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما ينتمي إلى مجالات الإستهلاك أي القوة الشرائية والإستثمار...إلخ.
- القدرة على المنافسة في السوق الدولي.(جمال، 2013،الصفحات 12-13).
- كما تكمن أهميتها كذلك بالنسبة لعمليتي الإستيراد والتصدير* بالنسبة للإستيراد: تتضمن هذه الأخيرة مجموعة من التخطيطات والسياسات التي يجب مراعاتها فيما يخص شراء المنتجات من أجل ضمان تكاليف المنتجات المستوردة، أي أن وجود إستيراد يعني وجود تصدير من بلد لآخر.
- * بالنسبة للتصدير: التصدير بمفهومه هو السلع والخدمات التي تم تسويقها إلى بلدان خارجية مقابل الحصول على العملة الصعبة، حيث يعتبر عنصر التصدير كمؤشر لقياس قدرة البلد على منافسى باقي دول العالم.(زوال، 2004،صفحة 15)

3.2 نظريات التجارة الخارجية:

هناك العديد من النظريات التي قامت بتغيير التجارة الخارجية حيث قام كل إقتصاد بتفسيرها حسب وجهتهفنجد:

1.3.2 النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية:

1.1.3.2 نظرية النفقات المطلقة ل "آدم سميث": يعد من أوائل الإقتصاديين الكلاسيكيين الذي قام بتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول من خلال إصداره لكتاب بعنوان ثروة الأمم من 1776، وهذا الإختلاف يكون نتيجة إختلاف تكاليف إنتاج السلع وذلك لإختلاف ظروف الدول الطبيعية والتكوين السكاني والمناخ...إلخ، وهو ما يطلق عليه إسم النفقات المطلقة(نداءمحمد، 2008،صفحة 17).

فنظريته تخضع لفرضيات وهي:

- وجود دولتين فقط، وسلعتين فقط.
- العنصر الإنتاجي المهم هو عنصر العمل.
- حرية عنصر إنتقال عنصر العمل بين الصناعات داخل دولة واحدة فقط.(أجر الواحد لعنصر العمل).

مثال:لنفترض أن لدينا دولتان، الولايات المتحدة الأمريكية ومصر تنتجان سلعتان هما (القمح، القطن) وتكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من كل سلعة كما يلي:

الجدول رقم (1.1): تكلفة إنتاج القمح والقطن في مصر – و.م.أ

الدولة السلعة	وحدة القمح	وحدة القطن
مصر	10 ساعات عمل	5 ساعات عمل
الولايات.م.أ	3 ساعات عمل	9 ساعات عمل

نلاحظ من خلال الجدول أن مصر لديها ميزة مطلقة في إنتاج القطن أي أنها تنتج القطن بتكلفة أقل مما تنتج القمح وأقل من تكلفة إنتاج القطن في الولايات المتحدة ، أما الولايات المتحدة فلديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح أي أنها تنتج القمح بأقل من ثلثي تكلفة القطن وأقل من تكلفة إنتاج القمح في مصر.

نجد الميزة الأخيرة للتجاريون هي أن مركز الدولة يعود بأساس إلى صادراتها من نهاية السنة ويتم قياس قدرة الدولة على مجموع معاملاتها(زيرمي، 2014، صفحة 57) .

2.1.3.2 نظرية الميزة النسبيةل"دافيد ريكاردو": خلال مطلع القرن التاسع عشر قام ريكاردو ونسب النظرية السابقة في كتابه إقتصاد السياسيين والضرائب 1817، حيث تناول قانون الميزة النسبية، وطبقا لهذه النظرية قال بأن بعض الدول ومنها الدول النامية لا يكون لديها أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة من السلعتين، وهذا راجع إلى ظروفها الإقتصادية ونقص الكفاءة في الإنتاج...إلخ. وبالتالي تكون للدولة الأخرى ميزة مطلقة بإنتاج السلعتين وهذه لا تصلح نظرية آدم سميث لتفسير قيام التجارة الدولية بين هاتين الدولتين.

حسب هذه النظرية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج سلعتين، وبعدها يمكن إنتاجها بأقل تكاليف وتصديرها بأسعار أقل ومع ذلك سوف يتحصل البلد على أكبر مكسب إذا تخصص في تصدير وإنتاج إحدى السلعتين فقط أي ميزة نسبية(عبد الرحمان، 2007، صفحة 24) .

مثال: هناك تكلفة إنتاج سلعتين القمح والقطن في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية مقاسة ساعات العمل.

الجدول رقم(2.1): تكلفة إنتاج القمح والقطن في مصر و و.م.أ

الدولة السلعة	وحدة القمح	وحدة القطن
مصر	10 ساعات عمل	8 ساعات عمل
الولايات.م.أ	5 ساعات عمل	6 ساعات عمل

نلاحظ أن الولايات المتحدة لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين وأن مصر لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين.

* حساب الميزة النسبية للقمح:

- التكلفة النسبية لإنتاج القمح في مصر: Error! Error! = 1.25

- التكلفة النسبية لإنتاج القمح في و.م.أ: Error! Error! = 0.83

* حساب الميزة النسبية للقطن:

-التكلفة النسبية لإنتاج القطن في مصر: Error! Error! = 0.8

- التكلفة النسبية لإنتاج القطن في و.م.أ: Error! Error! = 1.2

وبالتالي حسب نظرية الميزة المطلقة لا يمكن قيام التجارة الدولية بين دولتين، ولكن ضمن نظرية ريكاردو فإن قيام التجارة الخارجية سوف يكون مفيدا لكلا الدولتين.

3.1.3.2 نظرية "جون ستيوارت ميل": تحدث ميل عن تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وكذلك عن أهمية طلب البلدين في تحديد إستقرار التبادل الدولي، ومن خلال هذه النظرية فإن معدل التبادل الدولي يتم تحديده على أساس الطلب المتبادل بين دولة على منتجات أخرى من دولة أخرى (العرض والطلب بين الدولتين) حيث أي إختلاف في الصادرات والواردات ينتج لنا فائض أو عجز لأحد البلدين.

تحدث ميل عن عنصرين في توزيع النقد وهما:

- حجم الطلب المتبادل بين الدولتين.
- مرونة الطلب.

ومن خلال هذين العنصرين إستنتج ميل أن نسبة الإستبدال تعود إلى دولة ذات طلب على السلع الدولية الأخرى قليلة المرونة، وهذا يعني أن حجم الطلب لا يتأثر بالسعر عكس وجود سلعة يكون الطلب عليها مرنا(سلطاني، 2004،الصفحات 18-19).

2.3.2 النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية:

لقد إتفق الكلاسيك على أن التبادل الدولي لا يتم إلا إذا توفر شرط إختلاف التكاليف النسبية مع تجاهلهم لتقديم تفسير لهذا الإختلاف، فأتى كل من هكشر وأولين بالتفسير حيث قالا بأن إختلاف التكاليف النسبية يرجع لإختلاف توفر كل بلد على عوامل إنتاجية.

* **نموذج نظرية هكشر وأولين ساموليسون:**إرتكز هذا النموذج على مدى إختلاف توفر كل بلد على عوامل الإنتاج وليس إختلاف التكاليف النسبية(نويرة، 2014، صفحة 13)

أرجع كل من إقتصاد بين هيكشير وأولين أن الإختلاف في الأسعار النسبية راجع إلى وفرة عناصر الإنتاج (أرض، عمل، رأس مال) لدى الدول النامية مما يؤدي إلى العنصر الوفير والرخيص لديها، وبالتالي سعر هذه السلعة رخيص نسبيا.

وفي الأخير هذه النظرية تتحدث عن مفهوم الميزة النسبية وتميزها بالتغير مع الوقت وهذا راجع إلى تغير العديد من العوامل المحددة له، وهذا يؤكد أن الدولة ومركزها في التجارة الخارجية متغير عبر الزمن(محمد عبد المنعم، 1999، الصفحات 20-21)

* **نظرية ليونتيفleontief:** حاول إثبات النظرية الخاصة بهيكشر وأولين وذلك من خلال قيامه بدراسة تحليلية على صادرات وواردات أمريكا، وهذا على أساس إحتواء أمريكا على نسبة في عنصر رأس المال، أي إنتاج وتصدير سلع ذات رأس مال كبير كما تميزت صادرات أمريكا بكثافة العمل السلعية، أما واردات فكانت كثيفة رأس المال وهذه النظرية سميت بلغز ليونتيفإنتهىليونتيف إلى أن تلك النتيجةلا تمثل نقصا لنظرية هكشير وأولين والسبب هو إنتاج العمل في أمريكا يصل إلى ثلاثة أمثالها في البلدان الأخرى والسبب المباشر وراء زيادة عنصر العمل راجع إلى الخبرة والتعليم المتطور، وهذا أدى بأمريكا إلى تميزها بوفرة عنصر العمل بنسبة أعلى من رأس المال وهذا ليس مناقضا لنظرية هكشير وأولين(**جمال الدين،2000،صفحة 31)**

3.3.2 النظريات الحديثة للتجارة الخارجية:

1.3.3.2 فرنون ودورة حياة المنتج: قام فرنون بدراسة هذه النظرية سنة 1966 حيث تعتمد هذه النظرية على كون الوصول إلى المعارف الجديدة ليس مجانا ولا فوريا، وأن الميزة النسبية أساسها هو القدرة غير المتكافئة للأمم على التحكم في التكنولوجيا حيث يمر إنتاج سلع جديدة من تطور إلى إختراعات تكنولوجية، وهذا يتم في البلدان الصناعية الكبرى ذات كفاءات عليا في جميع المجالات حيث إستند فرنون على عاملين أساسيين في نظريته هما:

أولا: أن التطور التقني كعامل النمو رأس المال النادر ومكلف ويتم توزيعه بين الصناعات والأمم بشكل غير متساوي.

ثانيا: خلق منتجات جديدة راجع إلى الجهود الكبيرة في مجال البحث والتطوير يتم مبادلتها على مستوى دولي بمراحل متشابهة لمراحل دورة حياة منتوج.

قام فرنون بإضافة عاملالإختراع وهذا كان عكس الكلاسيك. ويمكن توضيح دورة حياة المنتوج وتأثيرها على التصدير والمبادلات الدولية كما يلي:

* **المرحلة الأولى "الظهور":** يتم إختراع بهدف إشباع طلبات المستهلكين وإحلال العمل برأس المال في كليات الإنتاج بعد إختراع المنتوج الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية.

ركن الإختراع حسب فرنون يكون الطلب عليه محدود وغير مرن بالنسبة للأسعار بداية عرض المنتوج الجديد ومع مرور الوقت يتم التعرف على المنتوج وإختباره داخل الدولة المخترعة.

* **المرحلة الثانية "التطور والنمو":** يتم فيها تصدير المنتوج من قبل المؤسسة المخترعة التي تقوم بإحتكار الإنتاج.

* **المرحلة الثالثة "النضج":** تنشر تقنيات وطرق إنتاج هذا المنتوج لتبدأ فروع المؤسسة المخترعة بالخارج عملية الإنتاج، حيث يصبح المنتوج متوفر بكثرة مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف بالنسبة للمؤسسات المنتجة.

* **المرحلة الرابعة "التراجع":** هنا يكون المنتوج موحد النمط (standardise) والسوق معروف بشكل جيد ويصبح الإنتاج أكثر مردودية في الخارج أما بالنسبة للمنتجين في الخارج تكون لهم منافسة حقيقية داخل سوق الدولة المخترعة نظرية فرنون تظهر أن إختلاف درجة التطور التكنولوجي المشابهة للمنتجات ذات الأعمار التقنية المختلفة وأن التجارة الدولية تعتبر كعامل لنقل الإختراعات. تظهر دورة حياة المبادلات التجارية في الشكل الموالي:

الشكل (1): دورة حياة المبادلات التجارية.

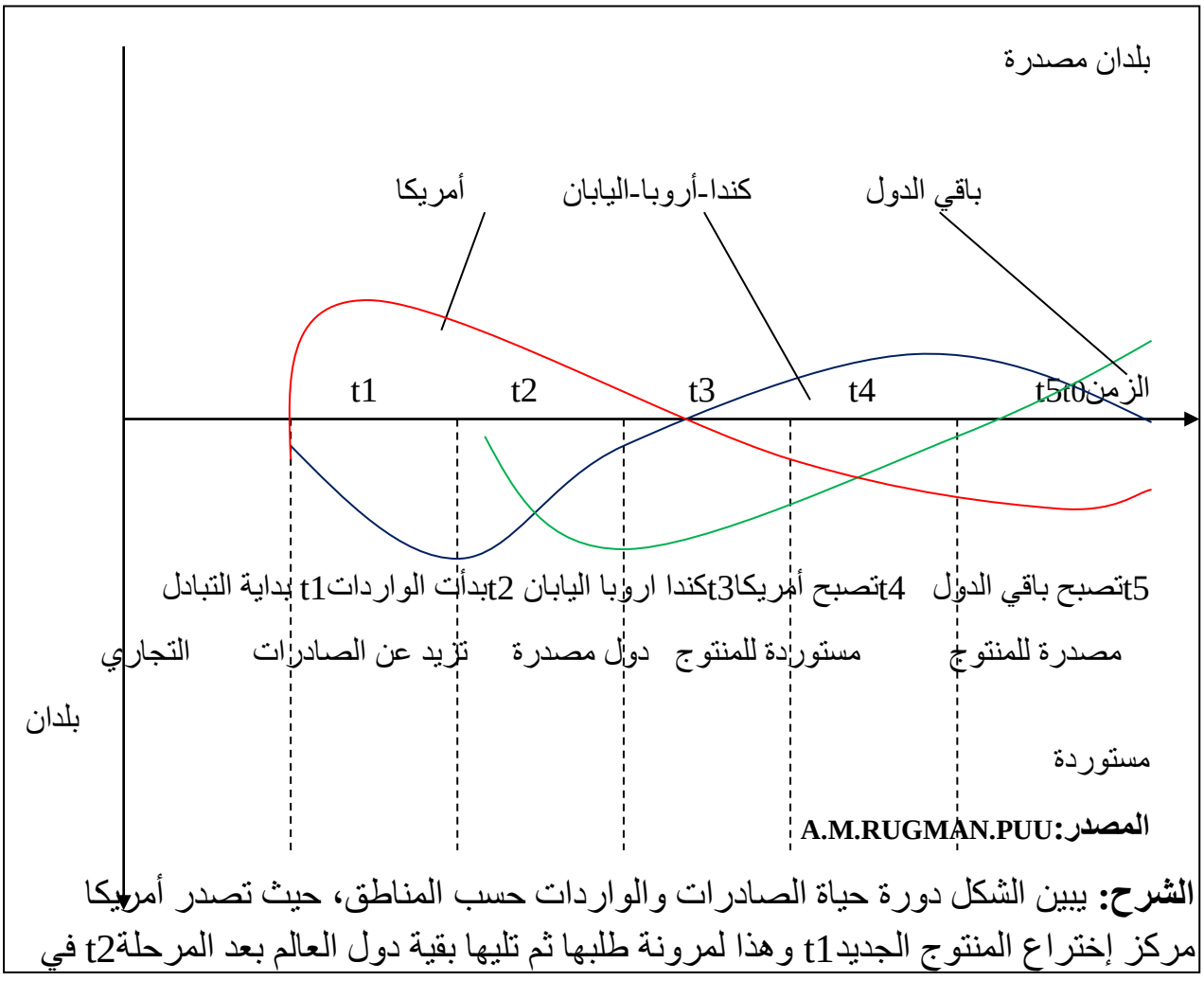

الشرح: يبين الشكل دورة حياة الصادرات والواردات حسب المناطق، حيث تصدر أمريكا مركز إختراع المنتوج الجديد t1 وهذا لمرونة طلبها ثم تليها بقية دول العالم بعد المرحلة t2 في إكتشافوإستيراد المنتوج الجديد.

من المرحلة t3 نجد كندا-اليابان-أوروبا في إنتاج المنتوج الجديد، ثم في المرحلة t4 تنتقل أمريكا من مصدر المنتوج إلى مستورد له من باقي بلدان العالم فتتخلى عن إنتاج هذا المنتوج وتتحول إلى إنتاج سلع أخرى.

وفي t5 تصدر بلدان باقي العالم المنتوج الجديد أي مرحلة التراجع(نويرة، إقتصاد دولي، 2013، الصفحات 17-18)

2.3.3.2 النظرية التكنولوجية: قامت هذه النظرية بتفسير واقعي للتبادل الدولي في ما يخص السلع، وهو تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية حيث يفسر نمط التجارة بين الدول المنتجة وتعتبر بمثابة نتيجة نهائية للتغيرات التكنولوجية.

3.3.3.2 نظرية تشابه الأذواق"ستافن ليندر": قام ليندر بإفتراض أن الدولة ستقوم بتصدير السلعة التي لها ملكية الأسواق الكبيرة،أي وجود إنتاج كبير ينتج عنه العديد من المنشآت وهذا يؤدي إلى تخفيض كلفتها، وهذا يسمح لغزو الأسواق الأجنبية نتيجة أسعارها. كما إعتقد أن الدول متشابهة الدخل تكون أيضا لها نفس الأذواق وهذا بالنسبة للسلع المتنوعة والمتمايزة، أما فيما يخص السلع الأساسية فتدفع لنظرية(H.O) حيث نجد المجتمعات المتقدمة لها نفس الدخل وهذا يؤدي إلى وجود نمط سلع في الإستهلاك متشابه (إلكترونيات، السيارات...إلخ)(نداء محمد، مرجع سابق، صفحة 45)

4.3.3.2 نظرية إقتصاديات الحجم:تكون وفرات الإنتاج بحجم كبير نتيجة تراجع نفقات الإنتاج إضافة إلى توسع العمليات الخاصة بالإنتاج، وتمثل نظريات إقتصاديات الحجم من أجل تطوير النظرية الخاصة بهكشير-أولين من خلال المنهج المعتمد على ديناميكية التحليل الإقتصادي الذي أدخل عنصر الزمن ونظرته إلى وجود الإنتاج الكبير، حيث يعتبر أحد المصادر المكتسبة لإختلاف النفقات النسبية(**ساميعفيفي،2000،صفحة 198**).

.

4.2 مزايا وعيوب الحماية التجارية:

1.4.2 المزايا:

- تتمثل حجة الإنتاج والعمالة في كون ضريبة الإستيراد توفر الحماية للمنتج المحلي وللعمالة المحلية ورفع الحماية يؤدي إلى زيادة مستويات البطالة.

- تتضمن حجة الصناعات الوطنية الناشئة أنه يجب توفير الحماية للصناعات الوطنية من أجل تفادي عجز في مواجهة المنشآت الأجنبية.
- تتضمن حجة الإيرادات الحكومية أن ضريبة الإستيراد توفر مصدر إيرادي مهم للدولة حتى يمكنها من القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها.

2.4.2 العيوب:

- تتضمن حجة الإغراق السوقي أن المنشآت قد تمارس سياسة التمييز السعري وبالتالي سوف تبيع بأسعار رخيصة في أسواق الدول الأخرى بهدف الإستيلاء على السوق(إحتكار).
- عدم توفر المعلومات التامة: يساهم بدرجة كبيرة في تراجع وتدهور المؤسسات الصغيرة وإحتكار المؤسسات الكبيرة لها.

العجز في الميزان التجاري: في حالة عدم توازن التجارة الخارجية يؤدي ألى وجود عجز في ميزان إحدى الدول ولمصلحة الدول الأخرى(موسى مطر، 2001، الصفحات 116-117).

5.2 واقع سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر:

1.5.2 مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر:

عرف المجتمع الجزائري منذ حصوله على الإستقلال التام عدة تغيرات مست جميع المجالات خاصة الإقتصادبإعتباره مكون وجزء أساسي من مكونات المجتمع الأساسية.

عرف الإقتصاد خلال الإستعمار الفرنسي تراجع وتدهور، أما خلال فترة الإستقلال سعت الجزائر إلى النهوض وبذل جهود من أجل إعادة تأسيسه من جديد. فتم تأسيس البنك المركزي في نهاية 1962، حيث كان نظام التجارة الخارجية والمدفوعات حرية تامة مع التعاون الإقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة حيث سعت الجزائر للخروج من منطقة الفرنك الفرنسي، وفرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963 بسبب النتائج السلبية الناجمة عنه، بعد ذلك شهد الإقتصاد الجزائري عدة نظم لسعر الصرف حيث كان لها ترابط مع مراحل التنمية الإقتصادية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن، وعليه يمكن عرض تطور نظام الصرف وفق المراحل التالية:

* المرحلة الأولى: نظام الثابت بالنسبة لعملة واحدة(1969-1973):

بتاريخ 10مارس1964أنشأت العملة الوطنية الدينار ووحدت نسبة صرفها تبعا لنظام التسعير المسير ب 0.18غ (1دج=180ملغ) من الذهب الخالص (حسب المادة 02 من القانون رقم 64-111) المتعلق بنظام الصرف بالجزائر وهذا على أساس تمثيلها عضو في هيئة بريتونوودزالت تلزم كل عضو بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن معين من الذهب.

ونصت المادة 03 من القانون السابق على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسيبحيث 1دج=1فرنك فرنسي واستمر هذا التكافؤ إلى سنة 1969 حيث إنخفضت قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي بسبب أحداث 1968 أما بالنسبة للدينار الجزائري لم يتأثر بنسبة كبيرة أي سجل إنخفاضا طفيفا، مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي أدى إلى إستقرار سعر الصرف الدينار، وهذا ما ساهم في جعل الدينار لا يتماشى مع إنخفاض الفرنك.

أما في فترة 1969-1973 أصبح 1دج=1.25فرنك فرنسي أو 1ف.فرنسي= 0.8 دينار جزائري(BOUZAR,1998,page 15)

*** المرحلة الثانية:نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة من العملات (1974-1986):**

بعد إنهيار نظام بروتنوودز وإصدار مبدأ تقويم سعر الصرف الدولار ومع عدم ربطه بالذهب قامت الجزائر بإصدار قرار نهائي بإستعمال نظام صرف يربط الدينار بعملة من العملات (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الفرنك البلجيكي، الليرة الإيطالية...إلخ) IMAN MC,1990,page 11)

كما تم منح الدولار الأمريكي مكانة ووزن كبير من هذه السلة وهذا راجع إلى أهميته في حصيلة الصادرات والمدفوعات لخدمة الدين ومن خلال وضعية التخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتعميم أسعار الصرف المعومة، سعت الجزائر بإنشاء نظام تسعير الدينار الجزائري مع بروز المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) والغاية وراء هذا النظام

هو تحقيق هدف مزدوج(بلحرشي، 2014، صفحة 235):

- دعم المؤسسات الجزائرية وإقناعها بأن قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية بهدف تخفيض عبئ التجهيزات ومواد أولية.
- القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

*** المرحلة الثالثة:بداية تخفيضات الدينار:**

شهد سنة 1986 أزمة بترولية مست الدولار الأمريكي وتراجعت قيمته وهذا إنعكس سلبيا على قيمة الدينار الجزائري، هذا الأمر دعى إلى تغير النظام الإقتصادي حيث سعت إلى الدخول نحو إقتصاد السوق للحصول على صلاحيات الصرف لدى البنوك التجارية. ومن خلال الصعوبات والمشاكل التي تواجه الجزائر إلا أنها وافقت على تخفيض قيمة الدينار وإتبعت سياسة إنزلاق تدريجي ومراقب خلال 1987-1991 حيث إنتقل معدل صرف الدينار من 4.936دج للدولار في نهاية 1987 إلى 8.032دج للدولار في نهاية 1989(الهدي، 1996، صفحة 198)
أما في نوفمبر 1990 إنتقل معدل صرف الدينار إلى 12.119دج للدولار ،وفي 1991 تمتعديل معدل صرف ليبلغ 13.88دج للدولار وفي 30سبتمبر 1991 كانت هناك تخفيضات بنسبة % 22 وفقا لإتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبهذا وصل معدل صرف الدينار 22.5دج للدولار(محمود، 2000، صفحة 161)

أما في 1994/04/10 تم تخفيض معدل صرف الدينار بنسبة 40.17% وعليه أصبح سعر الصرف 36دج للدولار(بلعزوز، 2004، صفحة 2018)

*** المرحلة الرابعة: مرحلة مجالس العملة:**

في هذه المرحلة تم عقد العديد من الجلسات أسبوعيا تحت إشراف بنك الجزائر، إضافة إلى وجود ممثلي البنوك التجارية من أجل تحديد قيمة الدينار الجزائري. ومن خلال ذلك قام بنك الجزائر بعرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بالدولار الأمريكي بدلالة سعر الصرف الأدنى.

حيث تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا وذلك بعرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، والنتيجة هي تحديد سعر الصرف للدينار عند أقل عرض والهدف وراء إنعقاد جلسات هو(بربري، صفحة 36):

- تحديد سعر صرف الدينار من خلال المناقصات.
- خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازنة.
- القيام بتحويل الدينار في إطار سعره الرسمي. حيث كان إهتمام البنك الجزائري كله بتقديم سعر الصرف أدنى يمثل السعر الإفتتاحي في بداية كل جلسة.

تقوم البنوك التجارية بتقديم طلباتها من العملة الصعبة وكذا السعر الذي تشتري به وتكون عملية التثبيت كما يلي:

- بعد حضور كل الأعضاء يقوم كل عضو ممثل بإسم البنك الذي يمثل طلب يحدد من ورائه المبلغ المطلوب وسعر الشراء لهذا المبلغ.
- ترتيب طلبات البنوك التجارية حسب الأسعار المفتوحة تصاعديا.
- مقارنة مجموع المبالغ المطلوبة من بنوك تجارية مع المبلغ المعروض من قبل بنك الجزائر حيث تتميز بتثبيت الأسعار بحالتين هما عرض بنك الجزائر إما أقل من طلب البنوك التجارية أو أكبر.(علالي، 2000، صفحة139)

*** المرحلة الخامسة: سوق الصرف البينية:**

نظرا لأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف تم تأسيس سوق ما بين البنوك بتاريخ 1996/01/02 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار. حيث يتحدد الدينار من خلال العرض والطلب الذي تقوم به كافة البنوك التجارية والمؤسسات المالية إضافة إلى حماية الدينار من التدهور.

أما خلال الفترة الممتدة ما بين أفريل1995 إلى غاية مارس 1998 قام البنك الجزائري بإعداد تعديل هيكلي من خلال النصوص التالية:

- قانون رقم 95-07 المؤرخ في 23ديسمبر1995 المعدل والمعوض للتنظيم رقم 92-04 المؤرخ في 22مارس المتعلق بمراقبة الصرف.

قانون رقم 95-08 المؤرخ في 23ديسمبر1995 المتعلق بسوق الصرف، ومن خلال هذا السوق أصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية القيام بالعمليات التالية:

- بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع العملة الوطنية (دينار جزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- يعتبر البنك الجزائري المسيطر الأول على سوق الصرف من ناحية توفير وتلبةإحتياجات المتعاملينالإقتصاديين(العملات الصعبة).(كمال، 2006، صفحة 123).(بربري محمد، 2009 ،صفحة،37)

2.5.2 مراحل تطور التجارة الخارجية للجزائر:

خلف الإستعمار الفرنسي للجزائر العديد من القطاعات الإقتصادية الهشة حيث لم تعرف هذه الأخيرة ما يعرف بالتجارة الخارجية ومع كل التخلف والتدهور إلا أن الجزائر سعت جاهدة من أجل النهوض بالقطاع الحيوي، ومن خلال هذا سوف نتطرق إلى أهم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر:

*** المرحلة الأولى: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية1962-1970:**

حيث عرفت هذه المرحلة السكون في الإقتصاد والتبعية وعدم الإستقلال وهذا نتيجة السياسات الإقتصادية الفرنسية. ومع الإستقلال كانت الجزائر ضمن منطقة الفرنك من الإتحاد الجمركي حيث تم إنعقاد برنامج طرابلس في جوان1962 الذي هدفه منح الإستقلالالإقتصادي للجزائر، أما في 1963 فتم تأميم القطاع الفلاحي، وفي سنة 1964 تم إنعقاد ميثاق للجزائر المستقلة(TEMMER,1983,page23)

تعتبر هذه المرحلة كتمهيد لممارسة إحتكار الدولة على التجارة الخارجية أما إجراءات الرقابة تتضمن ما يلينظام الحصص.

- التعريفات الجمركية المرتفعة...إلخ.
- الرقابة على الصرف أي تأمين إستخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة للمصالح الوطنية.(درار،2013،صفحة 3)

*** المرحلة الثانية: مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989:**

الغاية من وراء هذه المرحلة هو تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية حيث سعت الدولة إلى وضع عناصر لإجراء الإحتكار بهدف تنظيم التجارة الخارجية وأهمها:

1) الشكل التنظيمي للإحتكار: في 1971 قامت السلطات العمومية بإعلان عن مجموعة من الأوامر تتضمن إنشاء مؤسسات عمومية لها صلاحية وإحتكار المبادلات التجارية الخارجية، والهدف الأساسي وراء الإحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإندماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصاديوالإجتماعي والنتيجة كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة وسلطة الدولة(صالح و عيسى، 2006، صفحة 32).
وأهم سلبيات وإنتقادات لهذه الطريقة أنها لم تفصل في وظائف المؤسسة وغياب القوانين الخاصة بالإستيراد.

2) التراخيص الإجمالية للإستيراد: الهدف وراء التراخيص الإجمالية للإستيراد بصفة عامة هو تحديد الغلاف المالي للمؤسسة وتغطية الواردات في فترة معينة، وسد إحتياجاتالإقتصاد الوطني وتطبيق أسعار البيع المحددة من قبل الحكومة (سلع وخدمات).

3) تأميم التجارة الخارجية: بعد فشل الدولة بكل الطرق المستعملة للوصول إلى أهدافها جعلها تفكر في تأميم التجارة الخارجية وإحتكارها لها وقد وردت هذه الأخيرة من خلال القانون رقم 78-02 المتضمن تأميم التجارة الخارجية وعمل بهذا القانون إلى غاية 1988 والأهداف من وراء هذا القانون:

- النقل الحقيقي للتكنولوجيا.
- مراقبة حركة رؤوس الأموال.
- التعامل والتفاوض مع أطراف خارجية.(آيات الله،2011،صفحة132،133)

*** المرحلة الثالثة: تحرير التجارة الخارجية 1990:**

أولا: مرحلة التحرير المقيدة 1990: تبرز من خلال إتخاذ إجراء رسمي يتمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر1980، قانون 90/10 والذي يكمن في تحرير الإستثمار الأجنبي في الجزائر.

أما قانون 90/16 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990 نجد في المادة الواحدة والأربعون منه يقرر لأول مرة منذ إقامة وتطبيق إحتكار الدولة للتجارة الخارجية

أنه تم السماح بإستيراد السلع وإعادة بيعها بين المتعاملين إضافة إلى وجود إنفتاح مقيد جزئيا(السبتي،زعرور، 2018،صفحة,128).

ثانيا: مرحلة التحرير الجزئي (1990-1993): جاءت بإصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض إضافة إلى إدخال نظام الشركات الإمتياز والبيع بالجملة من أجل القضاء على الإحتكار، حيث كانت تمارس التجارة الخارجية بكل حرية بداية من 1991.

تم إتخاذ إجراءات لتحرير التجارة بصفة جزئية في قانون المالية التكنيلي في 1990 الذي سمح لتجار الجملة بإستيراد البضائع...إلخ، ومع هذه المراحل ظهر نظام جديد 1990 متعلق بالمالية وهو البرنامج الشامل للإستيرادPGIوميزانية العملة الصعبة وتعويضه بمخطط تمويل خارجي تحت رقابة البنوك(نوري و لجلط، 2010، صفحة 05)

ثالثا: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994: خلال هذه الفترة كانت الجزائر تهيء نفسها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في خصوص الإصلاحات للإتفاقية المبرمة بينهما "إتفاقيةstandby" في 1994 تم خلالها جدولة الديون ومن شروط الإتفاقية تحرير التجارة والإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وأهم مميزات هذه المرحلة هو سعي السلطات للتوجه نحو إقتصاد السوق المفتوح خارجيا...إلخ.

3. علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية:

1.3 تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

يعد سعر الصرف عامل مهم في تحديد أسعار السلع التي يتم مبادلتها بين مختلف الدول حيث يتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي من خلال قوى العرض والطلب (الصرف الأجنبي والميزان التجاري) بجانبيه الدائن والمدين وهذا ما يمثل قوى سوق الصرف الأجنبي.

وعند حدوث تغيرات على مستوى سعر الصرف ينتج عنه تغيرات في أسعار السلع المحلية لأسعار الدول الأجنبية، أي تأثير على الصادرات حسب مرونة الطلب السعرية عليها. والمعنى وراء تقلب سعر الصرف هو إرتفاع أو إنخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية.

وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية وتأثيرها على إنخفاض أسعار السلع المحلية وإرتفاعها داخليا وأهمها:

- إرتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الإستهلاكية حيث يِدي إرتفاع أسعارها إلى إرتفاع نفقات المعيشة.
- إرتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي(إرتفاع الإنتاج).
- إرتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية...إلخ.

2.3 تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات:

إن إنخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى إرتفاع أسعار الواردات داخليا مع ثبات سعرها، فإن حجم الواردات يتقلص ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.أما من ناحية إرتفاع قيمة العملة أو قيام الدولة برفعها من أجل تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري ينتج عنه زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى العرض المتزايد للسلع المحليةفتنخفض الأسعار وتنخفض تكلفة الإنتاج نتيجة إنخفاض تكلفة الواردات من المواد الخام.

يعد تلاقي كلا من رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) العنصر الذي يتم من خلاله تحديد الطلب على الصرف الأجنبي(بن عبد العزيز، بن عبد العزيز، و دولي، 2018، صفحة 123)

4. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية:

1.4 الدراسات السابقة:

* **الدراسة الأولى:** عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، دولي لخضر، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية خلال(2001- 2016). وذلك بهدف محاولة تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية وكذلك إبراز العلاقة بينهما، ومن بين النتائج المتوصل إليها أن الإقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على المحروقات مما جعله رهينة لتقلبات الأسعار العالمية للنفط.

* **الدراسة الثانية:** عبد الوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر(1990- 2014). تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الحساب الجاري، وخلاصة الدراسة أثبتت أن التغيرات التي عرفها الحساب الجاري لم تكن ناتجة عن تغيرات سعر الصرف بل لعوامل أخرى.

* **الدراسة الثالثة:** نوفل بهلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري 2018. إن هذه الدراسة لجأت إلى مجموعة من الدول العربية من أجل توضيح تأثير أنظمة سعر الصرف على ميزان المدفوعات حيث توصلت الدراسة من الجانب النظري بأن أنظمة سعر الصرف تشكلأهم الوسائل لمعالجة الإختلال في ميزان مدفوعات الدولة، أما الجانب التطبيقي يؤكد بوجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والتابع.

* **الدراسة الرابعة:**بوعتروس عبد الحق، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية 2000. إفترضت هذه الدراسة بأن أنظمة الصرف الثابتة تحقق نوعا من الإستقرار في أسعار الصرف والهدف من وراء هذا البحث هو إبراز قنوات إنتقال آثار تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية في ظل أنظمة سعر الصرف المختلفة.

* **الدراسة الخامسة:** درار عياش، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة(2000-2011). حيث سعت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص تجارتها الخارجية وتدرس نتائج هذه الإصلاحات وإنعكاساتها على أداء الإقتصاد الجزائري.

* **الدراسة السادسة:** زوال الحبيب، مخاطر وضمانات تمويل التجارة الخارجية 2004. الغاية من هذا البحث هو معرفة أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك في عملية التمويل وكذلك أهم الضمانات التي تفرضها، وخلاصة البحث أكدت أن البنك الجزائري له القدرة الكبيرة في إدارة المخاطر المتعلقة بالتمويل من خلال دراسة حالة بنك الجزائر.

2.4 تميز الدراسة الحالية:

نلاحظ أن الدراسات التي تمت الإشارة إليها كانت تختلف وتتنوع من دراسة إلى أخرى من حيث دراستها لموضوع أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر، حيث ركزت جميع الدراسات على النتائج السلبية للصادرات الجزائرية بالنسبة للإقتصاد الوطني وهذا راجع إلى إعتمادها على منتج وحيد ألا وهو البترول (المحروقات).

وإن أهم الفروق بين الدراسات التي عرضتها والدراسة محل الحديث هو إختلاف في الأدوات الإحصائية المطلقة وكذلك مكان الدراسة (مديرية التجارة لولاية غليزان) وفترة مختلفة (1990- 2020)، أما الطريقة المتبعة للدراسة فقد إعتمدناعلى طريقة المربعات الصغرى من خلال نموذج الإنحدار الخطي.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أدبيات سعر الصرف والتجارة الخارجية بإعتباره من أهم مؤشراتها من خلال توسع نشاطي لكل من الإستيراد والتصدير ويعد أداة ووسيلة ربط بين أسعار السلع في الأسواق المحلية وأسعارها في الأسواق الدولية، حيث أي بلد لا يستطيع الإنعزال عن باقي إقتصاديات الدول.

كما تم التطرق لأهم مراحل تطور سعر الصرف والتجارة الخارجية للجزائر وكذلك أهم الدراسات السابقة التي درست تأثير تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية وأهم النتائج التي تميز الدراسة الحالية.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية و تحليل البيانات

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري حول سعر الصرف والتجارة الخارجية، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ومحاولة الوصول إلى معرفة العلاقة بينهما وما ميز هذه الدراسة الحالية عن باقي الدراسات.

فإن الهدف من وراء هذا الفصل هو إعطاء صيغ رياضية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف والتجارة الخارجية، بإتباع أسلوب الإقتصاد القياسي وذلك من خلال إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، ونموذج الإنذار الخطي وهذا بهدف تحديد نوع العلاقة بين المتغيرين وتأكيد مدى صحة فرضيات الدراسة.

1. تقديم المؤسسة:

1.1 لمحة حول مديرية التجارة الخارجية:

من خلال هذا المبحث سوف تتم محاولة التعرف على مديرية التجارة من خلال هيكلها التنظيمي وإبراز دورها

ومهامها .

2.1 تعريف وتطور مديرية التجارة لولاية غليزان:

كانت منطقة غليزان قبل التقسيم الإداري للبلاد سنة 1985 تابعة لولاية مستغانم و كانت انذاك المديرية الولائية مسماة بمديرية الأسعار والنقل وبعد ترقية المنطقة الى ولاية اصبحت مديرية التجارة مستقلة بذاتهاإلى غاية 1987، أنشأ هيكل تنظيمي جديد أصبح معمول به وهو ما يعرف بقسم التنظيم الإقتصادي يضم مصلحتين وهما مصلحة التسويق والأسعار ومصلحة التخطيط والتهيئة العمرانية فاصبحت المصلحة الأولى بموجب

مرسوم91/91 المؤرخ في 1991/04/06 المتضمن إنشاء مديرية تسمى مديرية المنافسة والأسعار والتي تعمل

على تنظيم السوق ومراقبة النشاطات التجارية .

***دورها الرئيسي :** ان عمل مديرية التجارة عمل وقائي يمكن ان يلخص فيما يلي :

- تنظيم المعملات التجارية .
- ترقية المنافسة والجودة .
- ترقية التجارة الخارجية .
- حماية المستهلك وتوجيهه .

*** مهام مديرية التجارة :**

الشكل رقم (1.3): مهام مديرية التجارة

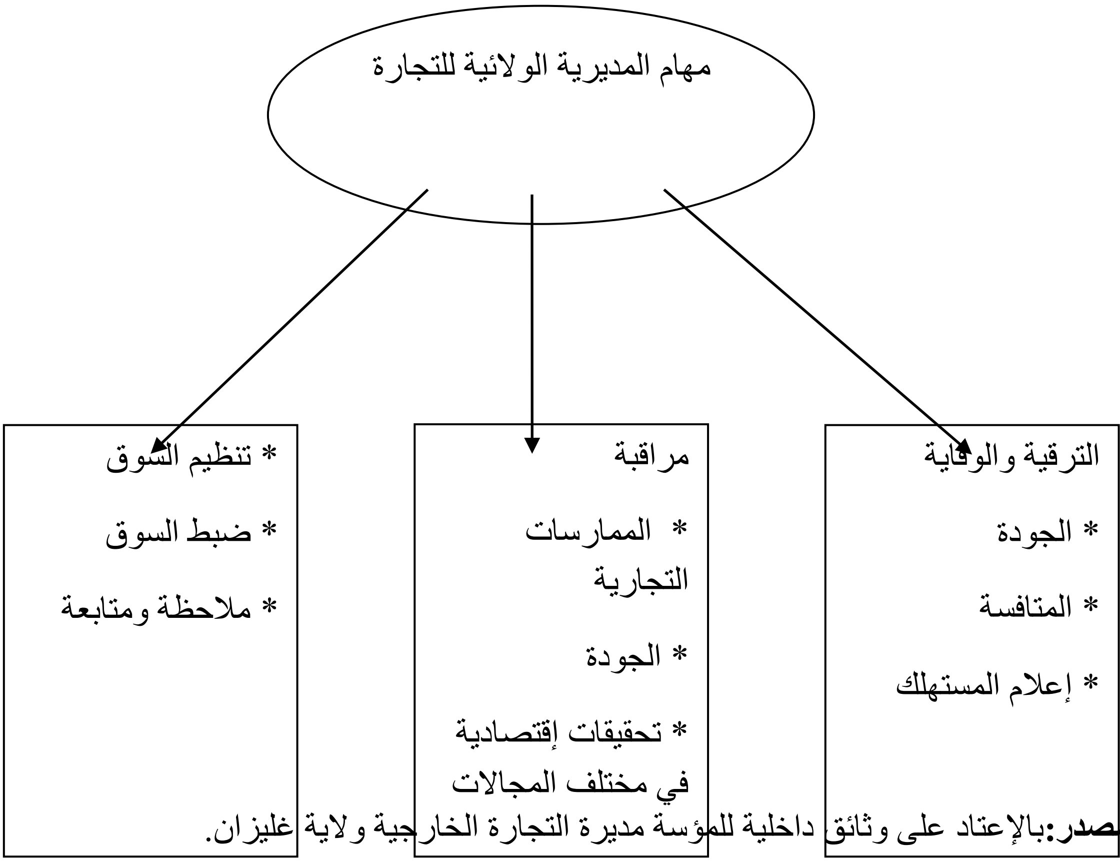

المصدر: بالإعتاد على وثائق داخلية للمؤسة مديرة التجارة الخارجية ولاية غليزان.

*** مديرية التجارة لولاية غليزان المصالح والمكاتب:**

- ➢ المرسوم التنفيذي رقم 09/11 الموافق 20 يناير 2011، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية وزارة التجارة وصلاحيتها وعملها.
- ➢ قرار وزاري مشترك الموافق في 16 أغسطس سنة 2011، يتضمن تنظيم المديريات الولائية للتجارة والمديريات الجهوية للتجارة في المكاتب.

الشكل (2.3): مهام المديرية الولائية لولاية غليزان.

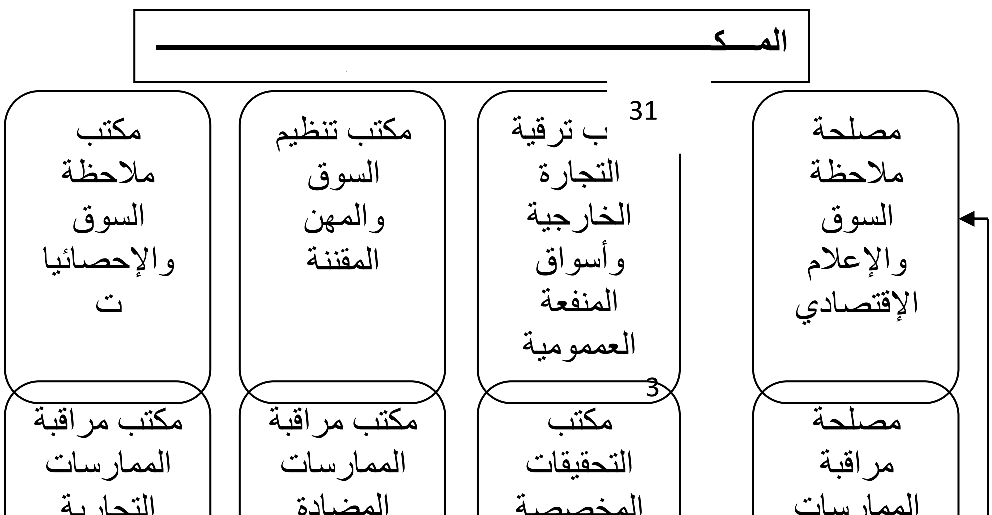

المصدر: بالإعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة مديرية التجارة الخارجية لولاية غليزان.

*** مهام المديرية الولائية للتجارة:**

تتمثل مهام المديرية الولائية للتجارة تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وحماية المستهلك وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الإقتصادية وقمع الغش.

وتكلف بهذه الصفة بما يلي:

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالتجارة الخارجية والمنافسة والتنظيم التجاري وحماية
  المستهلك وقمع الغش .
- المساهمة في وضع نظام إعلامي حول وضعية السوق بالاتصال مع النظام الوطني للإعلام .
- اقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة وتنظيم المهن .

الشكل (3.3): الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية غليزان.

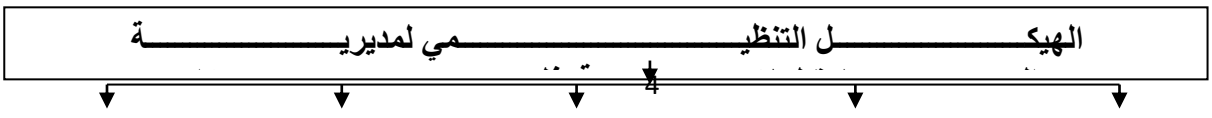

مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الإقتصادي	مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة	مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش	مصلحة المنازعات والشؤون القانونية	مصلحة الإدارة والوسائل
مكتب ملاحظة السوق والإحصاءات	مكتب مراقبة الممارسات التجارية	مكتب مراقبة المنتوجات الصناعية والخطات	مكتب منازعات الممارسات التجارية	مكتب المستخدمين والتكوين
مكتب تنظيم السوق والمهن المقننة	مكتب مراقبة الممارسات المضادة	مكتب مراقبة المنتوجات الغذائية	مكتب منازعات قمع الغش	مكتب المحاسبة والميزانية
مكتب ترقية التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية	مكتب التحقيقات المخصصة	مكتب ترقية الجودة والعلاقات مع الحركات	مكتب الشؤون القانونية ومتابعة التحصيل	مكتب الإعلام الآلي والوثائق والأرشيف

المصدر: بالإعتماد على وثائق داخلية لمؤسسة مديرية التجارة الخارجية ولاية غليزان.

قرار وزاري مشتركمؤرخ في 16 رمضان 1432 الموافق ل 16 أوت سنة 2011 يتضمن تنظيم المديريات الولائية للتجارة والمديريات الجهوية للتجارة في المكاتب.

3.1 الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة: 34

حيث فيما يلي سنعرف أهم المصالح المكونة لهذه الهيئة. يتضمن الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية غليزان 5مصالح، كل مصلحة تتضمن 3 مكاتب وهي منظمة كالآتي:

*** مصالح المديرية:**

1) مصلحة ملاحظة السوقوالإعلام الإقتصادي، تتضمن:

- مكتب مراقبة السوق والاحصائيات.
- مكتب ترقية التجارة الخارجية واسواق المنفعة العمومية.

2) مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة، تتضمن:

- مكتب مراقبة الممارسات التجارية.
- مكتب مراقبة الممارسات المضادة للمنافسة.
- مكتب التحقيقات المتخصصة.

3) مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش، تتضمن:

- مكتب مراقبة المنتوجات الصناعية والخدمات.
- مكتب مراقبة المنتوجات الغذائية.
- مكتب ترقية الجودة والعلاقات مع الحركة الجمعوية.

4) مصلحة المنازعات والشؤون القانونية، تتضمن:

- مكتب منازعات الممارسات التجارية.
- مكتب منازعات قمع الغش.

5) مصلحة الإدارة والوسائل، تتضمن:

- مكتب المستخدمين.
- مكتب المحاسبة والميزانية.
- مكتب الإعلام الآلي والوثائق والأرشيف.

إضافة إلى كل هذه المصالح نجد مكتب التجـ[35]ـارة خارجية وهي المصلحة التي تهمنا في إنجاز عملنا هذا حيث قمنا بالتربص في المصلحة التي يرئسها قشيش ناصر حيث يوجد فيها قطاع التصدير.

قطاع التصدير:

حيث ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف المديرية في هذا القطاع نجد المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات على المستوى المحلي بالتنسيق مع فرقة التجارة والصناعة عن طريق برمجة لقاءات وأيام دراسية لفائدة المتعاملين الإقتصاديين لتوعيتهم و إرشادهم إلى اقتحام مجال التصدير.

إحصاء ومتابعة عمليات التصدير خارج المحروقات ومعالجة ملفات الصادرات الخاضعة لدفتر الشروط.

***المصالح التابعة للمديرية:**

حيث لا تنشط المديرية الولائية للتجارة لوحدها في هذا المجال بل تتفرع إلى عدة مصالح متفرقة في كل إقليم الولاية وخاصة في البلديات التي تعرف كثافة سكانية معتبرة ومنها:

- المفتشية الإقليمية بجديوية.
- المفتشية الإقليمية بوادي ارهيو.
- المفتشية الإقليمية للتجارة بيلل.
- المفتشية الإقليمية بمازونة.
- الملحقة الإقليمية للتجارة سيدي امحمد بن علي.

- الملحقة الإقليمية للتجارة زمورة.
- الملحقة الإقليمية للتجارة المطمر.
- الملحقة الإقليمية للتجارة عمي موسى.

4.1 مهام مديرية التجارة لولاية غليزان:

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 03 / 409 المؤرخ في 10 رمضان 1424 الموافق لنوفمبر 2003 الذي

ينصعلى تنظيم مهام المصالح الخارجية للوزارة فإن مهام مديرية التجارة تتمثل في تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الإقتصادية وقمع الغش وتكلف لهذه الصفقة لما يأتي:

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية والمنافسة والتنظيم التجاري وحماية

36

المستهلك وقمع الغش.

- اقتراح كل التدابير ذات طابع تشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة وتنظيم المهن المقننة.
- إقتراح كل التدابير التي تهدف إلى تحسين ظروف إنشاء وإقامة وممارسة النشاطات التجارية والمهنية.
- وضع حيز التنفيذ كل نظام محدد من طرف الإدارة المركزية في مجال تأطير وترقية الصادرات.
- إقتراح كل التدابير اللازمةلتطوير الصادرات.

2. نتائج الدراسة:

1.2 دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر منذ 1990-2020:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة وكذا فترة الدراسة، والنموذج المستخدم في التصدير بالإضافة إلى عرض البيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي.

شكل رقم(4.3): تطور الإنفتاح التجاري خلال الفترة (1990- 2020).

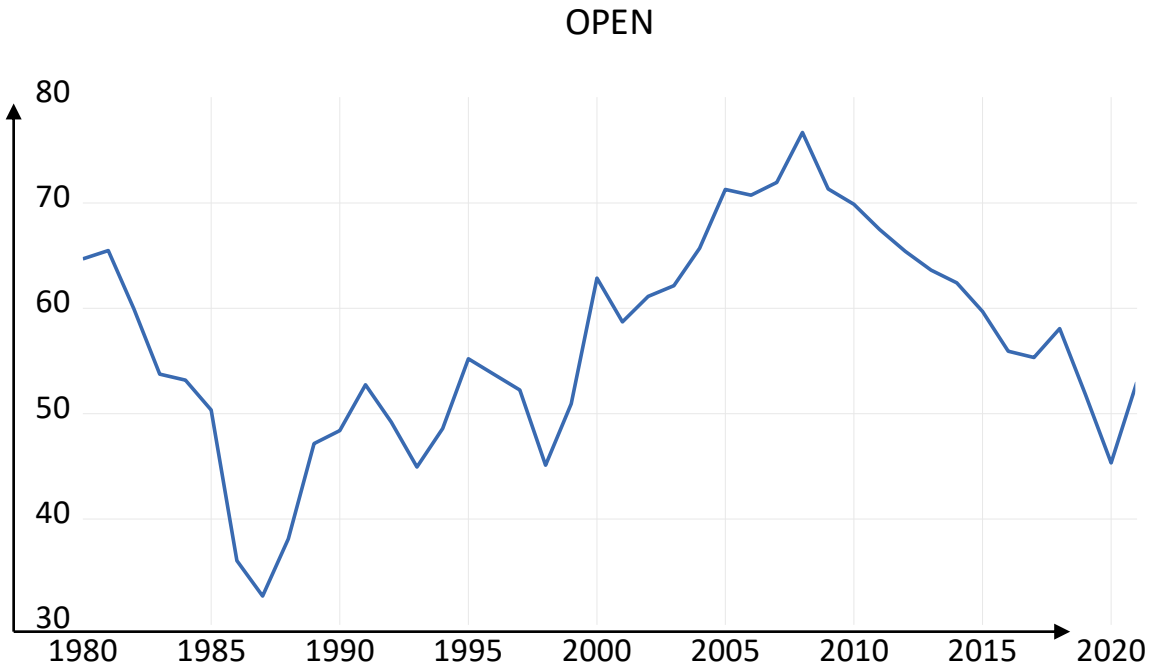

من أسباب تذبذب و عدم استقرار في تطور الانفتاح التجاري :

-التكنولوجيا و الابتكار

-الأزمات المالية

من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك العالمي worldbank

شكل رقم(5.3): تغير سعر الصرف خلال الفترة (1990- 2020).

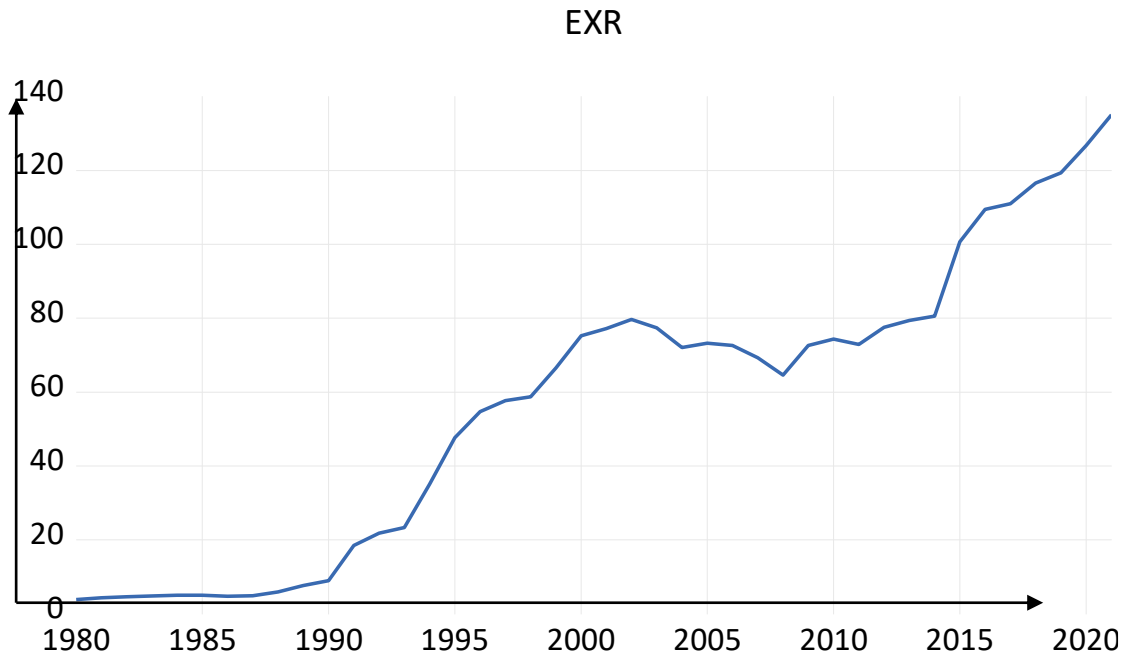

من بين اسباب تزايد سعر الصرف:

-وجود استقرار سياسي و قوة اقتصادية في البلاد.

الجدول رقم(1.3): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

	OPEN	***EXR***
Mean	2.568824	56.70200
Median	3.100000	67.93314
Maximum	7.200000	135.0641
Minimum	-5.100000	3.837450
Std. Dev.	2.479885	39.71951
Skewness	-0.727004	0.056703
Kurtosis	3.784842	1.945362
Jarque-Bera	4.777699	1.968965
Probability	0.091735	0.373632
Sum	107.8906	2381.484
Sum Sq. Dev.	252.1431	64683.22
Observations	42	42

مصدر : بالاعتماد على احصائيات البنك العالمي worldbank

تحليل مصفوفة الإرتباط

Covariance Analysis: Ordinary

Correlation
t-Statistic

Probability	OPEN	EXR
OPEN	1.000000	

EXR	0.017091	1.000000
	0.108108	-----
	0.9145	-----

نتائج تقدير نموذج الإنحدار الخطي

Dependent Variable: open

Method: Least Squares

Sample: 1980 2021
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.502000	1.992644	-1.757464	0.0865
Exr	0.107016	0.034586	3.094167	0.0036

R-squared	0.193123	Meandependent var	2.568824
Adjusted R-squared	0.172951	S.D. dependent var	2.479885
S.E. of regression	2.255263	Akaike info criterion	4.510858
Sumsquaredresid	203.4484	Schwarz criterion	4.593604
Log likelihood	-92.72802	Hannan-Quinn criter.	4.541188
F-statistic	9.573867	Durbin-Watson stat	1.410107
Prob(F-statistic)	0.003593		

من خلال نتائج تقدير المعادلة (1) بطريقة المربعات الصغرى العادية يتضح لنا أن معامل التحديد ضعيف ويقدر بحوالي 0.19 وهذا ما يفسر ضعف تفسير سعر الصرف في الاقتصاد

لمعدل الانفتاح التجاري، رغم أن التأثير معنوي إحصائيا من جانب آخر نلاحظ أن إحصائية F-statistic معنوية إحصائيا وهذا ما يدل أن النموذج المقدر معنوي كليا عند مستوى 5 %.

شكل رقم(6.3): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

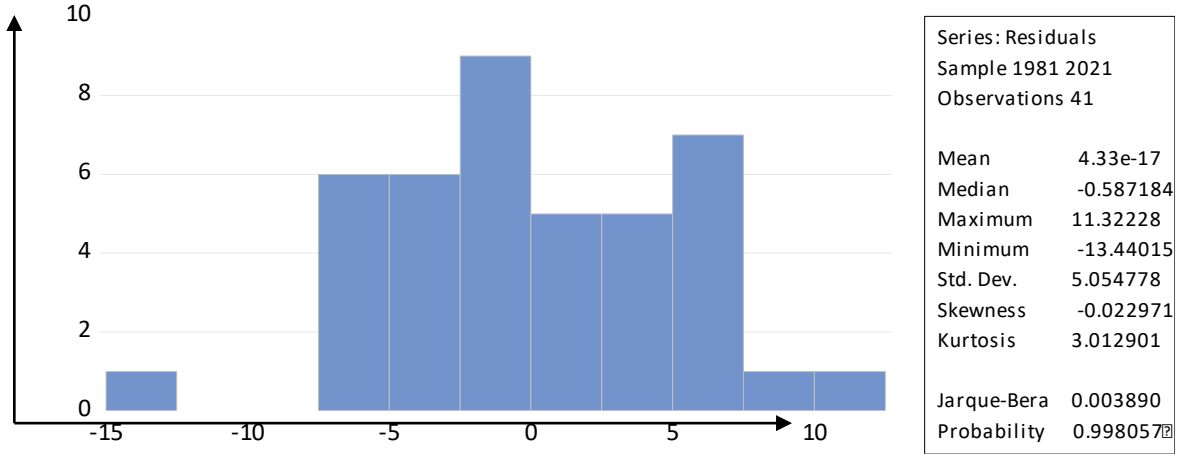

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نلاحظ أن معامل الالتواء يقترب من الصفر ومعامل التفلطح يقترب من 3 وبالتالي يمكن القول أن بواقي النموذج المقدر تخضع لتوزيع طبيعي ويمكن تأكيد هذه النتائج من خلال القيمة الإحتمالية لإحصائية jarque-Bera.

إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.695517	Prob. F(2,38)	0.1971
Obs*R-squared	3.440925	Prob. Chi-Square(2)	0.1790

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 16:30
Sample: 1980 2021
Included observations: 42
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.281716	1.967072	-0.143216	0.8869

OPEN	0.004902	0.034125	0.143640	0.8865

Heteroskedasticity Test: ARCH

RESID(-1)	0.247360	0.167447	1.477245	0.1479
RESID(-2)	0.094452	0.188401	0.501334	0.6190

R-squared	0.081927	Meandependent var	4.92E-16
Adjusted R-squared	0.009447	S.D. dependent var	2.227590
S.E. of regression	2.217042	Akaike info criterion	4.520618
Sumsquaredresid	186.7805	Schwarz criterion	4.686110
Log likelihood	-90.93298	Hannan-Quinn criter.	4.581277
F-statistic	1.130345	Durbin-Watson stat	1.917329
Prob(F-statistic)	0.349017		

نتائج إختبار LM للإرتباط الذاتي للبواقي تؤكد لنا عدم وجود إرتباط تسلسلي بين البواقي المقدرة في النموذج لأن القيمة الإحتمالية أكبر من 0,05 .

إختبار ثبات تباين بواقي النموذج

F-statistic	0.177181	Prob. F(2,36)	0.8384
Obs*R-squared	0.380151	Prob. Chi-Square(2)	0.8269

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 16:32
Sample (adjusted): 1983 2021
Included observations: 39 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.07277	8.434783	3.446772	0.0015
RESID^2(-1)	-0.065535	0.167331	-0.391648	0.6976
RESID^2(-2)	-0.079513	0.167433	-0.474892	0.6377

R-squared	0.009747	Meandependent var	25.56092
Adjusted R-squared	-0.045267	S.D. dependent var	36.54495
S.E. of regression	37.36293	Akaike info criterion	10.15304
Sumsquaredresid	50255.59	Schwarz criterion	10.28101
Log likelihood	-194.9843	Hannan-Quinn criter.	10.19895
F-statistic	0.177181	Durbin-Watson stat	1.960298
Prob(F-statistic)	0.838354		

نتائج اختبار تجانس التباين اثبتت ان تباين البواقي المقدرة ثابت لان القيمة الاحتمالية أكبر من 0,05 .

دالة الإرتباط الذاتي

Included observations: 41 afteradjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |*. |	. |*. |	1	0.167	0.167	1.2284	0.268
.*| . |	**| . |	42		-0.230	2.9554	0.228
. | . |	. |*. |			0.108	2.9761	0.395
. |*. |	. | . |	4	0.095	0.025	3.4076	0.492
. |*. |	. |*. |	5	0.099	0.108	3.8834	0.566
. | . |	. | . |	6	0.006	-0.013	3.8853	0.692
.*| . |	.*| . |	7	-0.134	-0.109	4.8099	0.683
. | . |	. | . |	8	-0.040	-0.004	4.8954	0.769
.*| . |	**| . |	9	-0.155	-0.235	6.2148	0.718
. | . |	. |*. |	10	0.027	0.129	6.2566	0.793
. |*. |	. | . |	11	0.126	0.030	7.1893	0.784
.*| . |	.*| . |	12	-0.108	-0.076	7.8929	0.793
. | . |	. |*. |	13	-0.038	0.083	7.9835	0.845
.*| . |	.*| . |	14	-0.084	-0.188	8.4460	0.865
. | . |	. | . |	15	-0.016	0.073	8.4633	0.904
. | . |	.*| . |	16	-0.007	-0.165	8.4665	0.934
. | . |	. | . |	17	-0.059	0.034	8.7235	0.949
. | . |	. | . |	18	-0.020	-0.025	8.7550	0.965
. | . |	. | . |	19	-0.000	-0.016	8.7550	0.977
**| . |	.*| . |	20	-0.236	-0.202	13.427	0.858

نتائج إختبار دالة الإرتباط الذاتي تؤكد لنا أن سلسلة البواقي لان القيمة الاحتمالية أكبر من 0,05 و بالتالي يمكن استنتاج ان بواقي النموذج المقدر من الشكل تشويش أبيض.

شكل رقم(7.3): تطور cusumو significance للفترة (1990- 2020).

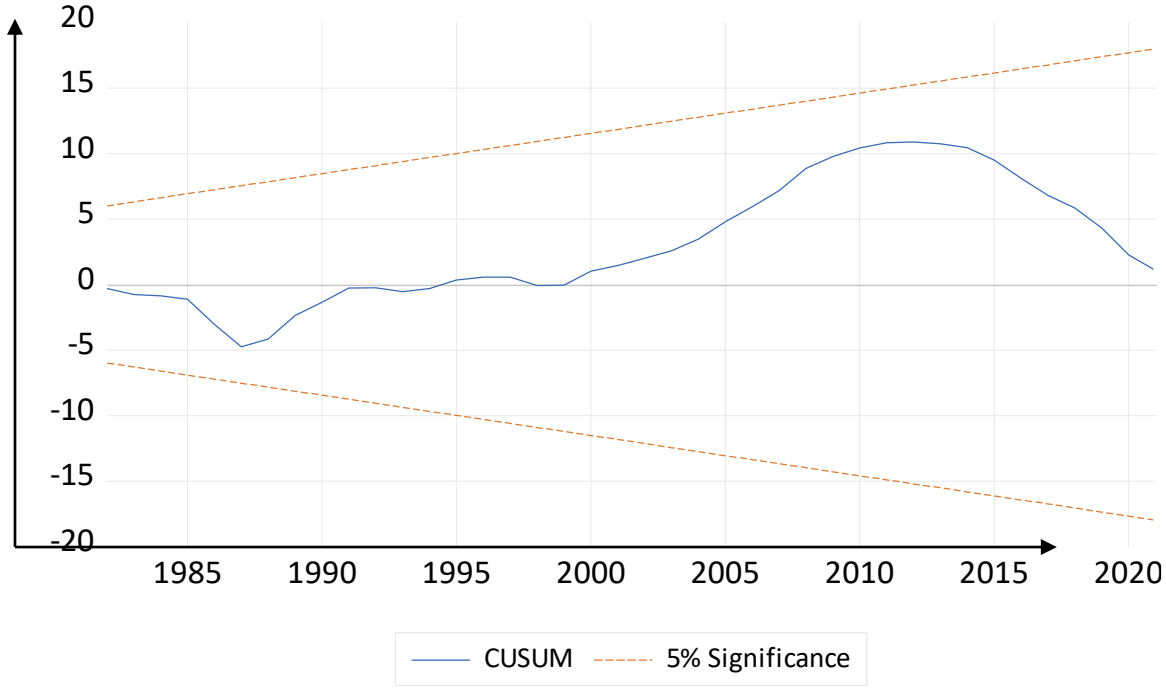

شكل رقم(8.3): تطور cusum of squares و significance للفترة(1990-2020)

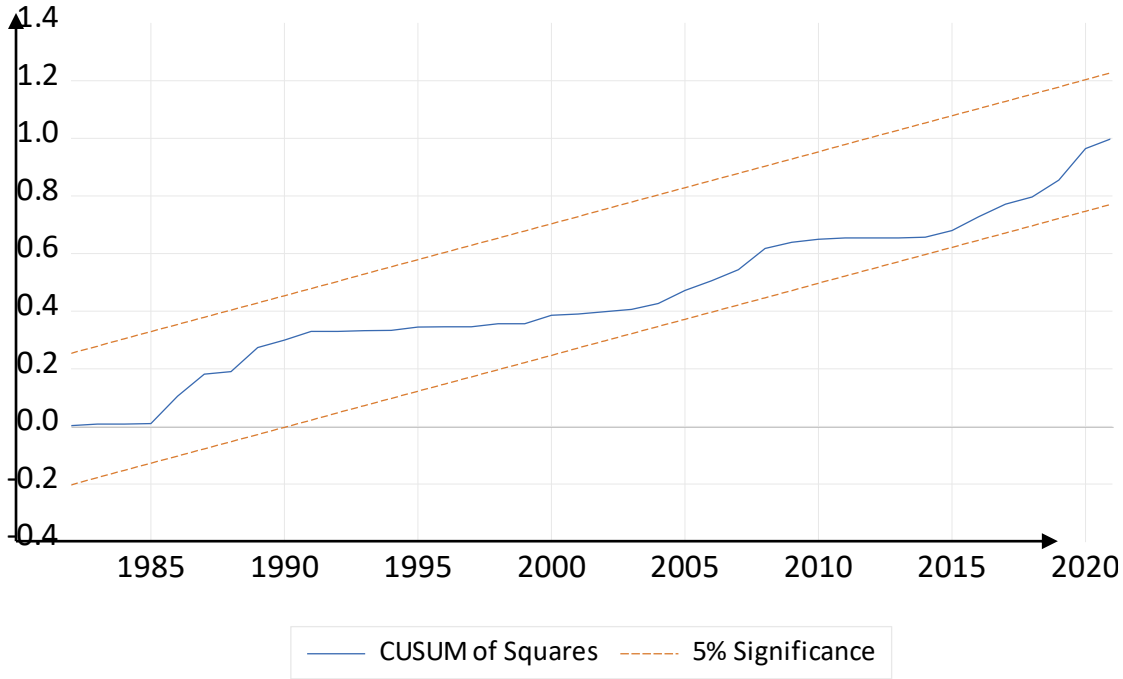

نتائج اختبار استقراية النموذج الموضحة في الشكل تؤكد لنا ان نموذج الانحدار المقدر يستوفي شروط الاستقرار.

ملحق رقم (6): اختبار سببية Granger

$y_{1t}= \gamma_1+ \alpha_{11}y_{t1-1}+ \alpha_{12}y_{t1-2}+.....\alpha_{1p}y_{t1-p}+\beta_{11}y_{t2-1}+\beta_{12}y_{t2-2}+$

$.....+ \beta_{1p}y_{t2-p} + \varepsilon_{1t}$

$y_{2t}= \gamma_2+ \alpha_{21}y_{t1-1}+\alpha_{22}y_{t1-2}+.....\alpha_{2p}y_{t1-p}+\beta_{21}y_{t2-1}+\beta_{22}y_{t2-2}+$

$.....+ \beta_{1p}y_{t2-p} + \varepsilon_{2t}$

يرتكز اختبار علاقات السببية على وضع الفرضيتين التاليتين :

التالية :H_0 ، اذا تم قبول الفرضية العدمية y_{1t} لا يسبب H_0:y_{2t}

H_0:$\beta_{11} = \beta_{12} = \beta_{13}..... = \beta_{1P} = 0$

التالية :H_0 ، اذا تم قبول الفرضية العدمية y_{2t} لا يسبب H_0:y_{1t}

H_0:$\alpha_{11} = \alpha_{12} = \alpha_{13}..... = \alpha_{1P} = 0$

كما يمكننا اجراء الاختبار على النحو التالي :

فرضية أن y_{2t} يسبب y 1t

H_0:$\beta_{11} = \beta_{12} = \beta_{13}$ ..... $= \beta_{1P} = 0$ et $y_{1t}= \gamma_1+ \alpha_{11}y_{t1-1}+\alpha_{12}y_{t1-2}+.....\alpha_{1p}y_{t1-p}y_{1t}$ لا يسبب y_{2t}

H_1 $\beta \neq 0$: يوجد على الأقل معامل انحدار يختلف عن الصفر أي y_{1t} يسبب y_{2t}

فرضية أن y_{1t} يسبب y 2t

H_0:$\alpha_{11} = \alpha_{12} = \alpha_{13}$ ..... $= \alpha_{1P} = 0$ et $y_{2t}= \gamma_2+ \beta_{21}y_{t2-1}+\beta_{22}y_{t2-2}+.....\beta_{2p}y_{t2-p}y_{2t}$ لا يسبب y_{1t} H_1 $\alpha \neq 0$: يوجد على الأقل معامل انحدار يختلف عن الصفر أي y_{2t} يسبب y_{1t}

يرتكز الإختبار على تحديد قيمة الاحصائية F^* ومقارنتها بالإحصائية $F_{statistic}$(إحصائية فيشر) الجدولية ، وفقا للقواعد التالية:

F^*: $<F_{statistic}$أي أنه لا توجد 45 سببية H_0نقبل الفرضية

F^* $>F_{statistic}$: أي أنه توجد علاقات السببية H_0نرفض الفرضية

حيث أن الاحصائية F^* تحدد وفق العلاقة التالية :

$$= \frac{(SCRR-SCRU)/c}{SCRU/(n-k-1)} F^*$$

حيث SCRR:مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة المختزلة (contraint)

SCRU: مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة غير المختزلة non (contraint)

c: عدد المعلمات المراد اختبار معنويتها احصائيا

n-k-1: درجة الحرية

Pairwise Granger Causality Tests

Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OPEN does not Granger Cause EXR	40	0.6216 7	0.542 9
EXR does not Granger Cause OPEN		1.3578 1	0.270 4

من خلال نتائج اختبار خرانجلGranger لعلاقات السببية على المدى القصير ، يتضح لنا عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر الصرف و معدل الانفتاح التجاري بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

3. إختبار فرضيات ومناقشة النتائج:

*** إختيار الفرضيات:**

- تتمحور الفرضية الأولى بوجود علاقة بين سعر الصرف وأداء التجارة الخارجية وهي فرضية غير صحيحة.
- تتمحور الفرضية الثانية بأن سعر الصرف يؤثر على معدل الانفتاح التجاري بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهي فرضية غير صحيحة.

*** مناقشة النتائج:**

توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

أن كلا الفرضيتين صحيحتين وفقا لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نلاحظ أن معامل الالتواء يقترب من (0) أي: بواقي النموذج المقدر يخضع لتوزيع طبيعي، أما نتائج اختيارc ranger لعلاقات البنية على المدى القصير تؤكد بعدم وجود علاقة بين بينية في الإتجاهين بين سعر الصرف ومعدل الإنفتاح التجاري بالنسبة للإقتصاد الجزائري.

4. خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصللمحة عن مديرية التجارة لولاية غليزان والدراسة القياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر من خلال نتائج تقديرية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وإختيار نسبية cranger.

توصلنا من خلال هذا البحث إلى وجود علاقة بين سعر الصرف وأداء التجارة الخارجية، وكذلك سعر الصرف يساهم في التأثير على معدل الإنفتاح التجاري بالنسبة للإقتصادالجزائري.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

1. الخاتمة:

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها إقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية ويظهر ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات والربط بين إقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي.

ويتمثل الهدف الأساسي من بحثنا هو إيجاد مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية، وإيجاد نموذج يتماشى مع الواقع الإقتصادي وذلك بإستخدام أساليب الإقتصاد القياسي وبإستعمال المعطيات المتحصل عليها.

ومن خلال هذا الإطار ونظرا للعلاقة الوطيدة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية الجزائرية ، نكون بذلك قد أجبنا على الإشكال الأساسي لهذا البحث ونقول : يأثر سعر الصرف على أداء التجارة الخارجية بالنسبة للإقتصاد الجزائري.

2. نتائج الدراسة :

* **النتائج النظرية:** تتلخص فيما يلي:

- سعر الصرف هو العنصر المحوري في تحديد حجم المبادلات التجارية.
- يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها إقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى تخفيض من حجم الصادرات والواردات.

* **النتائج التطبيقية:**

- تطور أو تراجع معدل الإنفتاح التجاري بالنسبة للإقتصاد الجزائري يعود بالدرجة الأولى إلى تغيرات سعر الصرف.
- أنه يوجد علاقة بين سعر الصرف وأداء التجارة الخارجية.

3. مقترحات الدراسة :

- ضرورة الإهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
- ضرورة تنويع الصادرات الجزائرية وترقيتها خارج الصادرات النفطية.
- العمل على وضع سياسة مالية مناسبة من أجل ضمان إستقرار سعر الصرف.
- فهم وتحليل وإستيعاب الأسباب المؤثرة في تغير سعر الصرف من قبل الدولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

*** قائمة الكتب:**

1) محمد أحمد، السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
2) عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 1999.
3) عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
4) نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2008.
5) سعيد مطر موسى، التجارة الخارجية، دار الصفاء، الطبعة 01، الأردن، عمان،2001.
6) محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، دار النشر والتوزيع، مصر 1993.
7) جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، الطبعة العربية الأولى، عمان، 2013.
8)عبد الرحمان يسرى، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر،2007.
9) محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، إقتصاد دولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
10) جمال الدين العويسات، العلاقة الإقتصادية الدولية والتنمية، الطبعة الأولى، دار هومه للطباعة والتوزيع، الجزائر.
11) نويرة عمار، إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، الجزائر، 2013-2014.
12) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الطبعة 5، الدار اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000.
13) الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
14) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
15) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
16) رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2000.
17) موسى مطر، حسام باسم اللوزي، توفيق عبد الرحيم، التجارة الخارجية،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.

*** قائمة المجلات:**

1) بوعتروس عبدالحق 2000، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة قسنطينة، الجزائر.
2) نورة عبدالرحمان 2004، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 01، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

3) بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف.
4) درار عياش، تطور التجارة الخارجية 2000-2011 مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، 2013، العدد 27 المجلد2.
5) صالح تومي، عيسى شفيق، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر،مجلة الباحث، العدد 4، 2006.
6) السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، العدد 01، جامعة بسكرة.
7) دكتور بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، دولي لخضر، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3، جامعة الشلف، 2018.

*** الرسائل والأطروحات:**

1) زوال الحبيب، مخاطر وضمانات تمويل التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2004.
2) زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية، إقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014.
3) سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، رسالة ماجستير العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
4) بلحرشي عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كليةالعلومالإقتصادية والتجارية تخصص بنوك ومالية ،جامعة تلمسان ، 2013-2014.
5) علالي بدر الدين، مواجهة المؤسسة الإقتصادية لمخاطر الصرف في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، 1999-2000.
6) كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات(حالة الجزائر)، رسالة ماجستر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2006.
7)آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وإنعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2010-2011.
8)عبد الوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري، رسالة ماجيستير علوم إقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير [52] رقلة، 2015-2016.
9)نوفل بعلول، أثر نظام الصرف على ميزان المدفوعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة أم البواقي، 2018.

2. مراجع باللغة الفرنسية:

1)GUILLOCHERB (2001) , Economie internationale, 3ème éditionUNOS.
2)BOUZAR Chabha, l'histoire mouvementée du taux de chargé du Dinar, BULLE TIN, d'information,n°1+3 ; 1998, université MOULOUD MAMMERI de tizi-ouzou.
3) IMANE MC, note de travail sur l'opportunité de dévaluer le dinar Algérien le chaires de la réformiez, tone 05, 2eme Edition enay, 1990.
4) TAMERHamid, stratégie de développement indépendantle cas d'Algérie : un bilan Algérie opu, 1983.
5) SALVATOR.V : International Economies. John wihy sons, Newyork, 2001.

* المواقع:

1) www.nasanya.wordpress.com .
2) www.eguiti.com .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1 : تحليل مصفوفات الارتباط

Covariance Analysis: Ordinary

Correlation
t-Statistic

Probability	GDP	EXR
GDP	1.000000	

EXR	0.017091	1.000000
	0.108108	-----
	0.9145	-----

الملحق رقم 2 : نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي

Dependent Variable: open

Method: Least Squares

Sample: 1980 2021
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.502000	1.992644	-1.757464	0.0865
Exr	0.107016	0.034586	3.094167	0.0036

R-squared	0.193123	Meandependent var	2.568824
Adjusted R-squared	0.172951	S.D. dependent var	2.479885
S.E. of regression	2.255263	Akaike info criterion	4.510858
Sumsquaredresid	203.4484	Schwarz criterion	4.593604
Log likelihood	-92.72802	Hannan-Quinn criter.	4.541188
F-statistic	9.573867	Durbin-Watson stat	1.410107
Prob(F-statistic)	0.003593		

الملحق رقم 3 : اختبار الارتباط الذاتي البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.695517	Prob. F(2,38)	0.1971
Obs*R-squared	3.440925	Prob. Chi-Square(2)	0.1790

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 16:30
Sample: 1980 2021
Included observations: 42
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.281716	1.967072	-0.143216	0.8869
OPEN	0.004902	0.034125	0.143640	0.8865
RESID(-1)	0.247360	0.167447	1.477245	0.1479
RESID(-2)	0.094452	0.188401	0.501334	0.6190

R-squared	0.081927	Meandependent var	4.92E-16
Adjusted R-squared	0.009447	S.D. dependent var	2.227590
S.E. of regression	2.217042	Akaike info criterion	4.520618
Sumsquaredresid	186.7805	Schwarz criterion	4.686110
Log likelihood	-90.93298	Hannan-Quinn criter.	4.581277
F-statistic	1.130345	Durbin-Watson stat	1.917329
Prob(F-statistic)	0.349017		

الملحق رقم 4 : **إختبار ثبات تباين بواقي النموذج**

F-statistic	0.177181	Prob. F(2,36)	0.8384
Obs*R-squared	0.380151	Prob. Chi-Square(2)	0.8269

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 16:32
Sample (adjusted): 1983 2021
Included observations: 39 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.07277	8.434783	3.446772	0.0015
RESID^2(-1)	-0.065535	0.167331	-0.391648	0.6976
RESID^2(-2)	-0.079513	0.167433	-0.474892	0.6377

R-squared	0.009747	Meandependent var	25.56092
Adjusted R-squared	-0.045267	S.D. dependent var	36.54495
S.E. of regression	37.36293	Akaike info criterion	10.15304
Sumsquaredresid	50255.59	Schwarz criterion	10.28101
Log likelihood	-194.9843	Hannan-Quinn criter.	10.19895
F-statistic	0.177181	Durbin-Watson stat	1.960298
Prob(F-statistic)	0.838354		